مردود هو لاكذا لكن عند الكرخي خلافا لابن زياد والذي رسل
من وجه والمسند من وجه مقبول عند العامة واما الباطن
فان كان لنقصان في الناقل فهو على ما ذكرنا وان كان بالعرض
بان خالف الكتاب او السنة المعروفة او الحادثة او اعرض
عنه الائمة من الصدر الاول كان مردودا منقطعا ايضا
والثالث في بيان محل الخبر الذي جعل فيه حجة فان كان
من حقوق الله يكون خبر الواحد فيها حجة خلافا للكرخي
في العقوبات وان كان من حقوق العباد مما فيه الزام محض
يشترط سائر شرائط الاخبار مع العدد ولفظ الشهادة
والولاية وان كان الالزام فيه اصلا يثبت بخبر الاحاد بشرط
التمييز دون العدالة وان كان فيه الزام بوجه دون وجه
يشترط فيه احد شطري الشهادة عند بعض اصحابنا رحمهم الله
والرابع في بيان تقسيم الخبر وهو اربعة اقسام قسم يحيط العلم بصدقه

الرسل عليه السلام وقسم يحتمل احتمالا بينا كذب مدعي
فرعون الربوبية وقسم يحتمل احتمالا على السواء كخبر الفاسق
وقسم ترجح احتمال الصدق فيه على الاكثر كخبر العدل المستور
بشرائط الرواية وبهذا الطراف يلتحق بالسماع وذلك
اما ان يكون عزيمة وهو ما يكون من جنس الاسماع بان يقرأ
على المحدث او يقرأ عليه او يكتب اليه كتابا او على رسم
الكتب ذكر فيه حدثني فلان عن فلان الى آخره ثم يقول
اذا بلغك كتابي هذا او فهمته فقد اذنت لك عني فهذا من
الغائب كالخطاب وكذلك الرسالة على هذا الوجه فيكونان
حجتين اذا ثبتا بالحجة او يكون رخصة وهو الذي
لا اسماع فيه كالاجازة والمناولة والمجازة ان كان عالما به
نفع الاجازة والا فلا ومرخص للحفظ وطرق الغزمة ان يحفظ
المسموع الى وقت الاداء والرخصة ان يعتمد الكتاب والخط فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)